تقارير المؤتمرات والندوات العلمية

المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية القانون بالجامعة البريطانية

الجوانب القانونية للتحول الرقمي «الفرص والتحديات»

القاهرة ١٧ - ١٨ يونيو ٢٠٢٣م بمقر الجامعة البريطانية في مصر

برعاية

الأستاذة/ فريدة خميس - رئيس مجلس أمناء الجامعة البريطانية في مصر

أ . د . محمد لطفي - رئيس الجامعة البريطانية في مصر

رئيس المؤتمر

أ . د . حسن عبد الحميد - عميد كلية القانون بالجامعة البريطانية في مصر

مقرر المؤتمر

أ . د . تامر الدمياطي (أستاذ القانون المدني)

المقرر المساعد

د . مروة زين (مدرس القانون الدولي الخاص)

اللجنة التنظيمية للمؤتمر

مها عياد – ماهينور خليفة – أحمد عمرو – أحمد فؤاد – صفية طارق - ليلى توفيق–

عبد الرحمن مهدي (المدرسون المساعدون بكلية القانون)

مريم أبو المجد – هادية ناصر (المعيدان بكلية القانون)

غادة مصطفى - نسرين محمد – مازن عباس (الفريق الإداري بكلية القانون)

التقرير من إعداد

ليلى توفيق – المدرس المساعد بكلية القانون

مقدمة:

- إيمانًا بدورها الأكاديمي والمجتمعي المحوري، وبأنها مؤسسة علمية تسعى إلى إحداث تغيير إيجابي في المجتمع، شهدت كلية القانون بالجامعة البريطانية في مصر - برعاية الأستاذة فريدة خميس - رئيس مجلس الأمناء والأستاذ الدكتور محمد لطفي - رئيس الجامعة البريطانية، وبرئاسة أ.د حسن عبد الحميد - عميد كلية القانون - تنظيم المؤتمر العلمي الدولي الثالث تحت عنوان «الجوانب القانونية للتحول الرقمي: الفرص والتحديات» يومي السبت والأحد، ١٧، ١٨ من يونيو ٢٠٢٣.
- وقد جاء تنظيم المؤتمر بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري والبوابة القانونية للتشريعات المصرية، ومكاتب المحاماة: معتوق بسيوني وحناوي للاستشارات القانونية، ومكتب شرقاوي وسرحان، ومكتب خضير وشركاه.
- حضر المؤتمر نخبة من الخبراء والأكاديميين والطلاب، من بينهم أساتذة الجامعات المصرية، ورجال القضاء المصري، والشركاء بمكاتب المحاماة، والخبراء التقنيين في تخصصات التكنولوجيا وغيرها.
- وقد ناقش المؤتمر الأبعاد والجوانب القانونية للتحول الرقمي في ظل رؤية مصر ٢٠٣٠، وألقى الضوء على دور الدولة المصرية في تحقيق التحول الرقمي في جميع القطاعات ومن بينها رقمنة الخدمات الحكومية، وتزايد استخدام مجتمع الأعمال للتكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وظهور عدد من نماذج الأعمال التي تعتمد بشكل جوهري على التكنولوجيات الحديثة. فكان هذا المؤتمر لمناقشة الأسئلة القانونية حول هذه التطبيقات والمشكلات القانونية الناجمة عنها والتي تتعلَّق بالحقوق والالتزامات بمفهومها المستحدَث وغيرها من التبعات القانونية للتحول الرقمي.

- كما تعرض المؤتمر في محاوره الأربع لتأثير التطور التكنولوجي والتحول الرقمي على القطاعات المختلفة، إلى جانب تأثير هذه التغيرات على النظرية العامة للقانون. وقد أثار الباحثون في الجلسات المختلفة عددًا من التحديات القانونية والتقنية التي تواجه التحول الرقمي ليس فقط في مصر؛ وإنما على المستوى العالمي. فكان مما استهدفه المؤتمر محاولة وضع ضوابط قانونية لتنظيمها واستغلالها بشكل أجدَى فيما يخدم البنية التحتية والتكنولوجية للدول، بالإضافة إلى مكافحة الجرائم المعلوماتية التي قد تنتهك سرية البيانات وتأمينها، وضمان التعاون القضائي الدولي لمواجهتها.

المشاركون في المؤتمر:

- شهد المؤتمر مشاركة نخبة من كبار رجال الدولة والمجتمع الأكاديمي من مختلف الاختصاصات والخلفيات، وفي مقدمتهم المستشار عبد الوهاب عبد الرازق رئيس مجلس الشيوخ ورئيس حزب مستقبل وطن، والمستشار محمد عبد المحسن رئيس نادي قضاة مصر، والمستشار طارق على كامل مساعد وزير العدل لقطاع التطوير التقني ومركز المعلومات القضائي، والدكتور محمد سالم وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأسبق، والدكتور السيد عبد الخالق وزير التعليم العالي الأسبق، والنائب أحمد بدوي رئيس لجنة الاتصالات بمجلس النواب، والدكتور جاي دالي نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية، والدكتور يحيى بهي الدين نائب رئيس الجامعة للبحوث والمشروعات، والدكتور وائل قرطام مدير مركز التسويق والبحوث المتقدمة بالجامعة، ولفيف من القضاة وأعضاء هيئة التدريس. بالإضافة لعدد كبير من الباحثين والطلاب المهتمين بالمواضيع المختلفة التي ناقشها المؤتمر.

محاور المؤتمر:

نظـرًا لتداخل التحـول الرقمي مـع العديد من المجـالات والمؤسسـات، فقد انعكس ذلـك على المحاور التي ناقشت إشكاليات قانونية وتحديات مستقبلية من خلال الأوراق العلمية التي قدمها وعرضها المشاركون من مختلف المجالات والخلفيات باللغتين العربية والإنجليزية.

جـاء المحور الأول حول الجوانب القانونية للتحـول الرقمي في قطاعات الدولة، في جلسـة أدارها الأستاذ الدكتور محمد محمد عبد اللطيـف- أستاذ القانون العام بكلية الحقـوق جامعـة المنصورة. قام الباحثـون بعرض أبحاثهم التـي تضمنت موضوعات: «الأمـلاك العامة الرقمية: طائفة جديدة من الأملاك العامة»، «القانون واجب التطبيق على الحوسبة السحابية»، «أسس المعاملة الضريبية لأرباح شركات الأصول الافتراضية - دراسـة مقارنة وفقًـا للتشريع المصـري والإماراتي والمقـارن»، «دور الضبط الإداري الإلكتروني في مواجهـة الإنترنت المظلم والإنترنت العميـق- دراسة مقارنة»، و«تفاعل الاقتصـاد التعاوني مـع الأنظمـة الاقتصادية العالميـة (اقتصاد جديـد، عالم جديد، مشاكل جديدة».

وفي المحور الثاني كان التركيز على العدالة الإجرائية في عصر الذكاء الاصطناعي والتحـول الرقمي، في الجلسة التي أدارها المستشـار الدكتور فهر عبد العظيم- رئيس الاستئنـاف بالمحاكم الاقتصادية وقام بالتعقيب دكتـور محمد الجندي- خبير التحول الرقمـي بالنيابة العامـة والأمم المتحدة. عرض الباحثون في هـذه الجلسة عددًا من الموضوعات، منهـا: «تقنيات الذكاء الاصطناعي وأثرها علـى إجراءات التقاضي أمام القضـاء المـدني»، «توظيف الـذكاء الاصطناعي في نظـام العدالة الجنائيـة: الفرص والتحديات»، «التحول الرقمي والعدالة الإجرائية في الوسائل البديلة لتسوية المنازعات: بـين عـبء إقامة التـوازن والخوف مـن استحالتـه»، و«العدالـة الإجرائيـة واستخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في الإجراءات عن بُعد والإجراءات عبر الإنترنت».

ثم ناقش المحور الثالث التنظيم القانوني لحقوق المعاملات المدنية في عصر التكنولوجيا، في الجلسة التي أدارها الأستاذ الدكتور/ حسن عبد الحميد- أستاذ فلسفة القانون والقانون المقارن وعميد كلية القانون بالجامعة البريطانية. عرض المشاركون عددًا من الموضوعات المختلفة، من بينها: «نحو الاعتراف بالشخصية القانونية الافتراضية للروبوتات المزودة بالذكاء الاصطناعي»، «الحماية الدولية لحقوق الإنسان في العصر الرقمي وانعكاساته على المسئولية الدولية»، «الطبيعة الخاصة لبعض الجهات كمتحكمين في البيانات الشخصية أثناء تحولهم الرقمي- دراسة مقارنة وتأصيلية»، «التكنولوجيا الطبية ومساسها بجسم الإنسان بين الحظر والإباحة – دراسة تطبيقية على الأطراف الصناعية المتطورة والغرسات التحسينية»، «الاعتراف بالشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي».

أما المحور الرابع فقد تناول تحديات إنفاذ القانون في عصر الذكاء الاصطناعي والميتافيرس، في الجلسة التي أدارها المستشار الدكتور محمد محمود شوقي- رئيس الجمعية الدولية لمكافحة الجريمة الإلكترونية بباريس، فيما تولى التعقيب الدكتور محمد الجندي- خبير التحول الرقمي بالنيابة العامة والأمم المتحدة. ناقشت الجلسة عددًا من الأبحاث، منها: «إشكاليات إنفاذ القانون الدولي في عالم الميتافيرس»، «ضوابط المنافسة العادلة وحماية المستهلك في الأسواق الرقمية والمعاملات العابرة للحدود»، «العملات المشفرة والجريمة»، «استخدام مفهوم الانفتاح المصرفي لإحكام الرقابة وتنظيم المدفوعات الرقمية في الدول العربية»، «تطبيقات الذكاء الاصطناعي في نظام العدالة الجنائية: الخطوة المنطقية التالية أم انتهاك لحقوق الإنسان»، «تحديات استخدام الأدلة الرقمية في عصر جرائم التزييف العميق».

توصيات المؤتمر:

خلُص المؤتمر الدولي العلمى الثالث إلى جملة من النتائج والتوصيات نوجزها فيما يأتى:

أولًا- إذا كان للتحـول الرقمـي تطبيقـات إيجابية عديدة في الإجـراءات القضائية والإدارية والاقتصادية في مختلف مناحي الحياة؛ فإن لها على الجانب الآخر كثيرًا من المخاطر والآثار السلبية التي تتطلب تحوُّلاً في التفكير التشريعي والأكاديمي والمجتمعي بغرض الحدّ من هذه المخاطر في إطار حقوق الإنسان.

ثانيًا- إذا كان مستقِرًا فى الموروث القانوني نوعان من الشخصية، وهما الشخصية الطبيعيـة، والشخصيـة الاعتبارية؛ فقد بـات المشرّع ــ نتيجةً للتحـول الرقمي والذكاء الاصطناعي ــ أمام نوعٍ ثالثٍ من الشخصيات، ألا وهي الشخصية الإلكترونية أو الرقمية التـي تستلزم الاتفاق علـى تصُّورٍ قانونيّ موحَّد لهذه الشخصيـة؛ بما يسمح بتطبيقاتٍ أكثر واقعية في تحديد المسؤولية المدنية والجنائية ومكافحة الجرائم السيبرانية .

ثالثًـا- عدم وجود إطارٍ مرجعـيّ للتشريع يواكب مختلف الجوانب التطبيقية للتحول الرقمـي عالميًا؛ ممـا يقتضي المسارعة فـي تأسيس منظمة دولية للـذكاء الاصطناعي والتحـول الرقمي تحـت مظلة الأمم المتحـدة، تضم الشركات المصنِّعـة لأنظمة الذكاء الاصطناعـي؛ بما يضمن ممارسـة الرقمنة والأتمتة في إطار مـن الأخلاقيات وحقوق الإنسان التي تتوافق عليها القوانين والأعراف الدوليّة.

رابعًـا- إننـا كما نواجه ثورةً فى الـذكاء الاصطناعي؛ فإننا نواجـه أميّةً رقميّةً لدى قطـاعٍ عريضٍ مـن مستخدمي تطبيقـات التكنولوجيـا الحديثة، أسهمـت طواعيةً في تزايـدٍ وتنوّع الجرائـم السيبرانية، والابتزاز الإلكتروني، وانتهـاك خصوصية البيانات الشخصيـة؛ مما يتطلب من منظمات المجتمع المدني كالمدارس، والجامعات، والنوادي، ووسائـل الإعلام ــ العمل على محو هذه الأميّة الرقميّة، ونشر التوعية بمخاطر التحول الرقمي.

خامسًا- كما تمثل تطبيقات الذكاء الاصطناعي خطرًا داهمًا على منظومة التعليم والبحث العلمي، وهو ما يتمثل في تعطيل العقل البشري عن المدارسة والتفكير والتحليل والترجيح؛ ليقدم الذكاء الاصطناعي بديلًا مشوّهًا من الأفكار المعلَّبة، والبحوث الملفّقة، والنتائج المستَلَفَة؛ مما يستلزم من المؤسّسة التعليميَة والبحثيَة مواجهةً صارمةً بتحديث اللوائح والقوانين المنظمة لتستوعب جوانب التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في مجال التعليم والبحث العلمي.

سادسًا- كما أنه من الموضوعية أن نعترف بأحد التحديات التي تتمثل في أن كثيرًا من كليات الحقوق لاتزال حبيسة النظرة التقليدية للمقررات الدراسية، واستراتيجيّات التدريس والتدريب العملي والتأهيل؛ الأمر الذى يستلزم ضرورة تغيير هذه النظرة التقليديّة بما يواكب التطور التكنولوجي من خلال استثمار المعرفة القانونية تعليميًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا؛ بتطوير المقررات الدراسيّة في كليات القانون بما يتضمن تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف شؤون الحياة، ووضع برامج تدريبيّة وعمليّة لتأهيل محامي وقاضي المستقبل، يكون قادرًا على التعامل مع الأنظمة التكنولوجية الذكية سواءً في الممارسات القانونيّة، أو الإجراءات القضائيّة، أو التشريعات اللازمة.

سابعًا- هناك من التحديات ما يَحُول دون تحقق المفهوم الأمثل للعدالة الناجزة بصورة عمليّة. يأتي في مقدمتها عدم رقمنة الإعلان كإجراء أساسي في عملية التقاضي. علاوةً على تخوُّف الكثيرين من إحلال الذكاء الاصطناعي، والرقمنة، والأتمتة محلّ القاضي والمحامي الطبيعيَّين، مما يتطلب تعظيم دور وزارة العدل فى عقد برامج تدريبيّة لكافة عناصر المنظومة القضائيّة؛ بغرض الاطّلاع على التجارب العالميّة الناجحة في تطبيق الذكاء الاصطناعي فى مجال المنظومة القضائيّة كتجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

ثامنًا- إن مفهوم الجرائم السيبرانية بات يثير إشكاليةً في مفهوم الاختصاص القضائي داخليًا وخارجيًا، وهو ما يقتضي ضرورة اعتبار كافة الجرائم المعلوماتية ذاتَ طابع دولي بما يضعها ضمن الاختصاص القضائي العالمي حتى وإن ارتُكبَت محليًا أو

داخليًـا. كما أن هناك قصورًا تشريعيًّا على المستـوى الدولي بشأن الجرائم المعلوماتية العابـرة للحـدود، وجرائـم الاختراق، وإسـاءة استخـدام التكنولوجيا. ولعـدم إفلات مرتكبـي هذا النوع من الجرائم من المساءلة القانونيـة، وتغلُّبًا على القصور التشريعي لدى بعض الدول؛ فإنه بات من الضروري وضع اتفاقيات دولية تُلزم الدول الموقعة عليها بتطبيع قانون دولي موحّد لمواجهة الجرائم المعلوماتية العابرة للحدود.

تاسعًـا- كما نوصي بضـرورة تعزيز البنية التحتية والتكنولوجيـة لاستيعاب التحول الرقمـي؛ بما يضمـن سريّة البيانات وتأمينهـا وتداولها بين الـوزارات والهيئات المعنيّة والقطـاع الخاص، مع ضرورة إيجاد آليّة قانونيّة لإتاحة البيانات الشخصية لمتلقيها فى إطـارٍ من اللوائح والقوانين التي تكفل حماية خصوصيّـة البيانات من الانتهاك وإساءة التوظيف.

عاشـرًا- وأخيرًا نوصي بتفعيل دور المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي الذي تأسس فـي مصر عام ٢٠١٩م التابع لمجلس الوزراء، والمختص ببحث وتفعيل الاستراتيجيات المقترحـة لتطبيقـات الـذكاء الاصطناعي والتحـول الرقمي، مـع الدعـوة لوضع دليل استرشادي حول أخلاقيات هذا النوع من التقنيات الناشئة، يتضمن الأسس، والقواعد العامة والحاكمة لعمل هذه التطبيقات.